

# آراء ومقترحات الزراع حول بعض السياسات الزراعية للنهوض ببعض المحاصيل الإستراتيجية بمركزي أبو حمص وكوم حمادة-محافظة البحيرة

نجوى فؤاد خطاب<sup>1</sup>

## الملخص العربي

استهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على آراء الزراع ومقترحاتهم حول بعض السياسات الزراعية للنهوض بمحاصيل القمح والقطن والذرة الشامية ببعض قرى مركزي أبو حمص وكوم حمادة بمحافظة البحيرة، وقد استلزم ذلك تحقيق الأهداف الفرعية التالية: (١) التعرف على بعض الخصائص المميزة للزراع المبحوثين، (٢) التعرف على بعض السياسات الزراعية التي أدت إلى تدهور زراعة محاصيل القمح والقطن والذرة الشامية من وجهة نظر الزراع المبحوثين، (٣) التعرف على بعض المشاكل التي لحقت بالزراع المبحوثين نتيجة لتلك السياسات الزراعية، (٤) التعرف على بعض السياسات الزراعية المأمولة والمنوط بها النهوض بمحاصيل القمح والقطن والذرة الشامية.

وقد تم استخدام الإستبيان بالمقابلة الشخصية في استيفاء البيانات البحثية من عينة عشوائية من الزراع بقريتي الجرادات، وديرآمس بمركز أبو حمص، وقرية سلامون، وقرية تنما، وقرية بلطية بمركز كوم حمادة، وقد بلغ قوام العينة ١٩٦ مبحوث، وانطوت الأساليب الإحصائية المستخدمة على النسبة المئوية، والمدى، والجداول التكرارية، والمتوسط الحسابي، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي أسفر عنها البحث:

١. أوضحت النتائج البحثية أن السياسات الزراعية التي أدت إلى تدهور إنتاج محاصيل القمح والقطن والذرة الشامية تنحصر في الآتي وفقاً لتكرارات الزراع المبحوثين: (١) إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج (٩٨,٦٣%)، (٢) عدم التصريح عن سعر الضمان للمحصول قبل بداية موسم الزراعة بوقت كافي (٩٥,٢٣%)، (٣) إلغاء تطبيق الدورة الزراعية (٨٨,٤٣%)، (٤) إلغاء التسويق التعاوني (٦٨,٠٢%)، (٥) عدم وجود

سياسات زراعية لفتح منافذ لتصدير القطن (٤٦,٩٣%)، (٦) السياسات الخاصة بالري المطور (٤٤,٢١%).

٢. بالنسبة للمشاكل التي لحقت بالزراع المبحوثين كنتيجة لتلك السياسات الزراعية، كانت وفقاً لتكرارات الزراع المبحوثين كالتالي: (١) قلة العائد من إنتاج أو زراعة القمح والقطن أو الذرة الشامية (٩٩,٣٢%)، (٢) الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج (تقاوي- أسمدة- مبيدات) بأسعار مرتفعة، وبعضها مغشوش ومنتهي الصلاحية (٩٧,٩٥%)، (٣) مشاكل التسويق والتعرض للسماسة والتجار اختكرين (٩١,٨٣%)، (٤) انتشار الحشرات والآفات الزراعية وارتفاع سعر المكافحة (٨٨,٤٣%)، (٥) انتشار مشاكل الصرف الزراعي (٨٥,٧١%)، (٦) انخفاض خصوبة الأرض الزراعية (٨٣,٦٧%).

٣. بالنسبة للسياسات الزراعية المقترحة من قبل الزراع المبحوثين والمنوط بها النهوض بمحاصيل القمح والقطن والذرة الشامية، كانت وفقاً لتكرارات الزراع المبحوثين كالتالي: (١) سياسات زراعية واضحة وذات مصداقية للإعلان عن سعر الضمان قبل بداية موسم الزراعة بوقت كافي (٩٨,٣٧%)، (٢) سياسات زراعية تختص بتوفير مدخلات الإنتاج ودعمها (٩٦,٧٤%)، (٣) سياسات زراعية مخصصة بتخطيط الإنتاج الزراعي (٩٣,٤٩%)، (٤) سياسات زراعية تختص بتمويل الزراع ودعمهم (٩١,٠٥%)، (٥) سياسات زراعية داعمة لفتح منافذ تسويقية تحت إشراف الحكومة (٨١,٣٠%)، (٦) سياسات زراعية داعمة لفتح منافذ تصديرية وخاصة لحصول القطن (٨٠,٤٨%)، (٧) سياسات زراعية لمواجهة المخاطر وتعويض المزارع (٣٩,٠٢%)، (٨) سياسات زراعية مهيئة لجذب الأستثمار بالأراضي الجديدة (٣٦,٥٩%)، (٩) سياسات زراعية

<sup>1</sup>معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية

الزراعي بمعنى إلغاء التوريد الإجباري وإطلاق حرية التجارة في مستلزمات الإنتاج الزراعي - ترتب عليه ظهور طبقة السماسرة والوسطاء، وإنخفاض أسعار بيع الحاصلات الزراعية، وحدوث أضرار بالأرض الزراعية وصعوبة مقاومة الآفات الحشرية والمرضية، وإنخفاض إنتاجية المحاصيل.

ويتضح مما تقدم أن جهود التنمية الزراعية في مجال إنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية تتأثر تأثيراً سلبياً بالعديد من المعوقات كضعف أو تضارب أو غياب بعض السياسات والقرارات والإجراءات الزراعية، بالإضافة الى جمود السياسات الإئتمانية واقتصارها على الأنماط التقليدية دون استحداث سياسات وخطط وقرارات أئتمانية تتلائم مع متطلبات التطور والتحديث للأنشطة الزراعية، أو ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات والأجهزة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

يعتبر الذرة الشامية كأحد المحاصيل الإستراتيجية التي تزرع بمصر والتي يمكن إستخدامها كغذاء للإنسان، حيث يدخل في صناعة الخبز بالريف المصري ويشكل حجر الزاوية في الإنتاج الحيواني والداجني حيث يمثل ٧٠% من علائق التغذية، وكذلك في بعض الصناعات الهامة كالنشا والسكر وزيت الذرة وغيرها، بالإضافة إلى استخدامه في الآونة الأخيرة على نطاق واسع في صناعة الخبز بخطه بالقمح (٢٠%) بهدف الإقلال من إستيراد القمح، (الزهار: ٢٠٠٣)، ويوضح اسماعيل (٢٠٠٩)، ان المساحة المترعة منه سنوياً خلال العشرة سنوات الأخيرة تتراوح ما بين ١,٧ مليون فدان إلى ٢ مليون فدان في العروتين الصيفية والنبيلية، ولم تزد هذه المساحة وبالتالي الإنتاجية لأسباب عديدة أهمها التأخر في الإعلان عن سعر الضمان من قبل الدولة، وزراعة الأرز بالمخالفة، الزراعة بتقاوي غير معاملة.

ويعتبر القطن أحد أهم المحاصيل الإستراتيجية في مصر، وقد إنخفضت إنتاجيته خلال موسم ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بنسبة ٥% عن الموسم ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ بسبب تقليص المساحة المترعة بالقطن من ٥٨٣ ألف فدان إلى ٣١٣ ألف فدان وفقاً لما ذكره تقرير وحدة الإستخبارات الإقتصادية البريطانية، (الأهرام الرقمي: ٢٠٠٩)، وأضاف التقرير أن الزراع عزفوا عن زراعة القطن مؤخراً بسبب إنخفاض سعر بيع القنطار عن السعر المعلن عنه في بداية موسم

تختص بتنشيط الحملات القومية (٢٨,٤٥%)، (١٠) سياسات زراعية مختصة بتنظيم أوضاع المستأجرين (٢٨,٤٥%).

### المقدمة والمشكلة البحثية

ارتبطت مصر وحضارتها بالزراعة التي ظلت منذ أقدم العصور مصدراً لرخائها وتقدمها، كما تعتبر الزراعة بالنسبة لمصر أهم منابع الحياة والأزدهار، وتعتبر المصدر الأساسي للغذاء مع تضاعف عدد السكان.

ويعمل بالقطاع الزراعي نحو ٣٠% من إجمالي قوة العمل، كما يسهم بنحو ١٤,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وتسهم الصادرات الزراعية بحوالي ٢٠% من إجمالي الصادرات السلعية، وهو ما يجعل القطاع الزراعي أحد أهم موارد الدخل القومي الهامة، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: ٢٠١٠)، وعلى ذلك فإن وجود قطاع زراعي يواكب متغيرات العصر العلمية والإجتماعية والأقتصادية أصبح أمراً حيوياً وضرورياً، وأصبح النهوض بالإنتاج الزراعي أمراً بالغ الأهمية لما يترتب عليه من تأثير مباشر وغير مباشر في تقدم الدولة بما يوفره هذا القطاع من حاجات ومتطلبات أساسية للتقدم ورفع مستوى المعيشة بل وبما يحققه من عوامل الأستقرار الإجتماعي والسياسي للمجتمع.

وتتطلع الدولة إلى النهوض بقطاع الزراعة لإستعادة مكانته المفقودة بسبب الأهمال واغتصاب الأراضي الزراعية والبناء عليها، إضافة إلى أن مستقبل إنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية كالقمح، والقطن، والذرة الشامية أصبح مهدداً في ظل سياسات وقرارات زراعية لا تهتم بمراعاة حجم إنتاج السلع والمحاصيل الأساسية في السوق المحلي بما يتناسب وحجم الطلب عليها، (درويش: ٢٠١٢).

ويذكر عامر وخطاب (٢٠١٢) أن بعض الزراع يعزفون عن زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية ويتجهون لزراعة محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية، كأحد سبلات إلغاء تطبيق الدورة الزراعية.

ويبين الفصاح وآخرون (٢٠٠٣) نقلاً عن خضر وعبد العال ونصار - أن تحرير الأقتصاد المصري الذي حدث في الثمانينات، والذي تضمن عدم إلزام الزراع بتركيب محصولي معين بمعنى إلغاء تطبيق الدورة الزراعية، وتضمن تحرير السياسة السعرية والتسويق

ومن هنا ظهر العديد من الأسئلة ولعل من أبرزها كيفية تصحيح مسار التغيرات الناتجة عن سياسة التحرر الإقتصادي في مجال زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية ذات الأهمية الاقتصادية كالقمح، والقطن، والذرة الشامية، وما هي السياسات والقرارات والإجراءات الزراعية المؤثرة إيجابياً على النهوض بتلك المحاصيل الإستراتيجية، وللأجابة على هذه الأسئلة أجري هذا البحث للتعرف على مقترحات وآراء الزراع نحو بعض السياسات الزراعية للنهوض بزراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية بمركزي أبو حمص وكوم حمادة- محافظة البحيرة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على بعض الخصائص المميزة للزراع المبحوثين.
٢. التعرف على بعض السياسات الزراعية التي أدت إلى تدهور زراعة القمح، والقطن، والذرة الشامية من وجهة نظر الزراع المبحوثين.
٣. التعرف على المشاكل التي تعرض لها الزراع المبحوثين كنتيجة لهذه السياسات الزراعية.
٤. التعرف على بعض السياسات الزراعية المأمولة والمنوط بها النهوض بزراعة محصول القمح والقطن والذرة الشامية من وجهة نظر الزراع المبحوثين.

### الإطار النظري

#### السياسة الزراعية

يقصد بالسياسة الزراعية مجموعة من القوانين أو القرارات المرتبطة بالزراعة المحلية أو المنتجات الزراعية الواردة من الخارج، وعادة ما تطبق الحكومات هذه السياسات الزراعية بهدف تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية ومن بين هذه النتائج: ضمان مستوى ثابت من الإمدادات أو استقرار الأسعار، أو جودة المنتجات الزراعية، أو إنتقاء المنتجات الجيدة، أو الإنتفاع الأمثل بالأرض، (سعد: ٢٠١١)، ولقد ذكر حسين (٢٠٠٦) أن السياسات الزراعية تتجسد في مجموعة الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بهدف تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالباً ما ترمى إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن

الزراعة، إضافة إلى عدم قدرة الزراع على تسويق المنتج بسهولة وتعرضهم لتلاعب التجار المحتكرين والسماسة.

وكذلك يعتبر محصول القمح أهم محاصيل الحبوب الرئيسية التي يعتمد عليها الإنسان في مصر لتوفير احتياجاته من الغذاء والطاقة من خلال رغيف الخبز، ففي عام (٢٠٠٢) كان متوسط إنتاج مصر من القمح (٦،٣٨) مليون طن، وبلغ حجم الواردات (٤،٩٨) مليون طن ليصبح المتاح للإستهلاك (١١،٣٦) مليون طن، وقد انخفضت المساحة المترعة بالقمح من (٣،٢٢) مليون فدان عام ٢٠٠٦ إلى (٢،٨٥) مليون فدان عام ٢٠٠٧، وإنخفض الإنتاج من (٨،٢٧) مليون طن إلى (٧،٣٨) مليون طن (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية: ٢٠٠٨).

ويذكر جمعة (٢٠٠٩) أن القمح المنتج محلياً أعلى جودة من الأقماح المستوردة وهو من أعلى الأصناف إنتاجية في العالم ويمكن أن يتعدى متوسط الإنتاج ٢٠ أردب/ فدان بالإختيار المناسب للتقايي والخدمة الجيدة، وترى السيد (٢٠١٠) ضرورة العمل من خلال المؤسسات الزراعية كجمعية التعاونية الزراعية أو بنك التنمية والإئتمان الزراعي أو محطات الميكنة على دعم المزارع من خلال توفير مستلزمات الإنتاج، ورفع سعر التوريد بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج، ورفع مستوى الدافعية لدى الزراع لإنتاج محصول القمح.

كما تقدم يتضح أن السياسات والقرارات الزراعية غير المناسبة والمتضاربة والمتأخرة عن التوقيت المناسب يكون لها تأثيراً سلبياً على حجم المساحات المترعة من تلك المحاصيل الإستراتيجية، وبالتالي إنخفاض معدلات الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وزيادة حجم الواردات من بعض هذه المحاصيل خاصة القمح، والمنتجات المصنعة كالملابس القطنية، والزيت.

وفي إطار النظرة الموضوعية لأولويات منظومة البناء المقبلة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لابد وأن يأتي قطاع الزراعة في المقدمة نظراً لدوره الداعم في دفع الإقتصاد القومي المصري من ناحية، وتوفير احتياجات السكان الأساسية من مأكلاً وملبس، وتوفير مستلزمات ومقومات بعض الصناعات من المواد الخام، وتوفير فرص عمل خاصة للشباب.

لم يوفر أو يهيئ البدائل المناسبة القادرة على القيام بأدوار الدولة التي انسحبت منها، وكانت محصلة أو نتيجة هذا الانسحاب حدوث اختناقات سوقية حادة في سوق المدخلات الزراعية، الأمر الذي أثر سلباً على المزارعين خاصة صغارهم من ناحية، وزيادة معدلات الغش التجاري في مدخلات الإنتاج من ناحية أخرى.

ب-التناقضات المتعلقة بسياسات أستصلاح الأراضي: أطلقت الدولة الحرية الكاملة للقطاع الخاص المتوسع في استصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية، كما قامت شركات إستصلاح الأراضي بتنفيذ العديد من المشروعات في هذا المجال ضمن ما يعرف بخطة الدولة لإستصلاح الأراضي، وعلى الرغم من النجاح الذي أحرز في هذا المجال ألا انه قد صاحب هذه السياسات بعض أوجه القصور والتناقض التي يمكن ايجازها على النحو التالي: (١) تعدد الجهات ذات الصلة بتخطيط الأراضي وضعف التنسيق فيما بينها وذلك بالقدر الذي أثر سلباً على الحرية التي أتاحتها الدولة في هذا المجال للتوسع في المزيد من الأراضي المستصلحة، (٢) أقتصار مفهوم أستصلاح الأراضي على مجرد تهيئة البنية الأساسية لمناطق الإستصلاح وتجهيزها بمرافق الطرق والري والطاقة دون الاهتمام بالنواحي الزراعية والاجتماعية للأستقرار بالمجتمعات الزراعية، (٣) اقتصار تخصيص الأراضي الجديدة على مجرد توزيعها على مستخدميها دون تمكينهم من استخدامها كضمان لقروض قصيرة وطويلة لإستصلاح هذه الأراضي وتنميتها،

(٤) تحديد أهداف التوسع في الأراضي المستصلحة دون أن يرافق ذلك سياسات واجراءات لترشيد المياه، (٥) السماح لمستثمر الموارد الأرضية بإستخدام موارد المياه الجوفية مع عدم توافر دراسات تؤكد استدامة هذه الموارد.

ج-سياسات التسعير: حرصت الحكومة منذ سنوات على تطبيق سياسة سعرية لتحفيز المزارعين على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن وقصب السكر والقمح، وقد ألزمت الحكومة في إطار هذه السياسة تحديد سعر ضمان يحقق للمزارعين بيع منتجاتهم للدولة في حدود هذا السعر، إلا ان

الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات، وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على المنتج الزراعي، وحجم المنتج منه.

ويبرز في تقرير إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ أنه يجب الأهتمام بالآتي في تخطيط السياسات الزراعية:

١. التحديد الجري لاستخدامات الموارد الأرضية بين مختلف أوجه استخدامها.

٢. التحكم في تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج.

٣. التحكم في مصادر التمويل المتاحة للنشاط الزراعي.

٤. التحكم في أساليب التصريف الإنتاجي والمسالك التسويقية للمنتجات الزراعية.

٥. التحكم في الخدمات اللازمة لمباشرة النشاط الإنتاجي والحفاظ على الموارد الزراعية وصيانتها وتنميتها، وهذا يعظم دور الجهاز الحكومي، وتهميش الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التعاونية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة (وزارة الزراعة وأستصلاح الأراضي: ٢٠٠٩).

#### نماذج التناقضات في السياسات الزراعية:

على الرغم من النجاحات التي أمكن إحرازها خلال العقدين الماضيين في مجال إعادة صياغة العديد من السياسات الزراعية، والتطبيق الميداني الناجح لما استحدثت من سياسات والذي كانت محصلته المزيد من تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتنامي الصادرات الزراعية، والإرتفاع في مستويات دخول المزارعين، ألا أن التجربة تشير إلى بعض التناقضات في تطبيق العديد من السياسات الزراعية بالقدر الذي أضعف من التأثير التنموي لهذه السياسات وهذه التناقضات تنحصر في الآتي:

أ- دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي والإحتكام لآليات السوق: ارتكزت سياسة الإصلاح الاقتصادي على تقليص دور الدولة في العديد من الأنشطة ذات الصلة بالزراعة والتي من بينها توفير وتوزيع مدخلات الإنتاج وبصفة خاصة الأسمدة والمبيدات والنقاوي، وكذلك الأنشطة التسويقية للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية، ومع التسليم بأهمية هذا التحول لتحرير الزراعة من القيود الحكومية التي تحد من تطورها، ألا أن هذا الانسحاب

الزراع الحائزين بالجمعية التعاونية الزراعية (١٢٩٠ حائز)، وقرية ديرآمس حيث يبلغ إجمالي مساحة الزمام المترع بها (١٥٣٩ فدان)، ويبلغ عدد الزراع الحائزين (٩٨٤ حائز)، وقرية سلامون حيث يبلغ إجمالي مساحة الزمام المترع بها (٨١٢ فدان)، ويبلغ عدد الزراع الحائزين (٧٧٠ حائز)، وقرية تنما حيث بلغ مساحة الزمام المترع بها (٢٢١,٥ فدان) ويبلغ عدد الزراع الحائزين بالجمعية التعاونية الزراعية (٦٥٥ حائز)، وقرية بلطية حيث بلغ إجمالي مساحة المترع بها (٥٠٧ فدان)، ويبلغ عدد الزراع الحائزين وفق سجلات الجمعية التعاونية الزراعية (٢٢٢ حائز).

## ٢- الشاملة والعينة:

تمثلت شاملة هذا البحث في جميع الزراع الحائزين بالخمسة قرى موضع الدراسة وفقاً لسجلات الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى المدروسة، وقد بلغ عدد الزراع الحائزين بها (٣٩٢١ حائز)، وقد تم اختيار عينة عشوائية من شاملة الدراسة بواقع (٥%)، حيث بلغ قوامها (١٩٦ مبحوث).

## ثالثاً: جمع وتحليل البيانات:

وفقاً لطبيعة وأبعاد مشكلة هذا البحث وأهدافه فقد اعتمد على كل من المصادر الأولية والثانوية للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بهذا البحث، وقد تم استيفاء البيانات الميدانية باستخدام استمارة استبيان تم اعدادها لهذا الغرض بعد إجراء اختبار ميداني عليها من عشرين مبحوث خارج عينة البحث، وبعد إجراء التعديلات والتأكد من صلاحية الاستمارة للغرض الذي أعدت من اجله تم جمع البيانات البحثية، وقد اشتملت استمارة الاستبيان على أربعة أقسام رئيسية، القسم الاول ينطوي على الأسئلة المتعلقة بالخصائص المميزة للزراع المبحوثين، والقسم الثاني يتضمن القرارات والسياسات الزراعية التي أدت إلى تدهور زراعة محاصيل القمح والقطن والذرة الشامية، والقسم الثالث اشتمل على الأسئلة الخاصة بالمشاكل التي تعرض لها الزراع نتيجة لتلك القرارات أو السياسات الزراعية، والقسم الرابع اختص بالسياسات الزراعية والقرارات المقترحة من قبل الزراع المبحوثين والتي من شأنها تحقيق النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية.

التطبيق الفعلي لهذه السياسات لم يحالفه النجاح في العديد من السنوات وذلك أما بتأخير اعلان هذه الأسعار والذي يجب أن يكون قبل بداية موسم الزراعة بوقت كافي، وأما بالمستويات المنخفضة عن أسعار الضمان الفعلية الأمر الذي افقد هذه السياسات القدرة على تحقيق أهدافها، (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: ٢٠٠٩).

## الأسلوب البحثي

### أولاً: التعاريف الإجرائية:

- ١- العمر: يقصد به سن المبحوث لأقرب سنة وقت إجراء البحث.
- ٢- السعة الحيازية الزراعية: يقصد بها في هذا البحث مساحة الأرض الزراعية التي يزرعها المبحوث وقت إجراء البحث مقاسة بالقيراط.
- ٣- الخبرة في العمل الزراعي: يقصد بها الفترة الزمنية التي أمضاها المبحوث في مجال الزراعة وحتى تجميع البيانات البحثية مقاسة بالسنة.
- ٤- الحالة التعليمية: يقصد بها حالة المبحوث وقت إجراء البحث من حيث كونه أمي (لا يقرأ ولا يكتب)، أم يقرأ ويكتب فقط، وقد تم التعبير عن ذلك بقيم رقمية.
- ٥- السياسات الزراعية: يقصد بها في هذه الدراسة مجموعة الإجراءات والقرارات والتدابير التي تضعها أو تتخذها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتسيير أو ضبط العملية الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الإستراتيجية المدروسة وفقاً للمتغيرات الاقتصادية.

### ثانياً: منطقة البحث والشاملة والعينة:

#### ١- منطقة البحث:

تم إجراء هذه الدراسة في مركزين إداريين من مجموع مراكز محافظة البحيرة، وهما مركز أبو حمص، ومركز كوم حمادة لكونهما من المراكز التي تخصصت في إنتاج القمح والقطن والذرة الشامية، وقد تم إختيار قريتين من مركز أبو حمص، وثلاث قرى من مركز كوم حمادة بطريقة عشوائية وهم على التوالي: قرية الجرادات، حيث يبلغ إجمالي مساحة الزمام المترع بها (١٦١٧ فدان)، ويبلغ عدد

قدره (٤٦,٩٥) قيراط، وقد تجاوز المتوسط (٤٨,٤٧%) من إجمالي المبحوثين، وقد بلغت نسبة ذوي الحيازات الصغيرة ٥١,٥٣% والمتوسطة ٤٦,٤٣% والكبيرة ٢,٠٤% (جدول: ٢)، وهذا يوضح أن أكثر من نصف المبحوثين (٥١,٥٣%) يجوز أقل من (٤٧) قيراط (جدول: ٢)، وهذا مؤداه ضآلة الدخل المزرعي للمبحوثين وعلية ضرورة النهوض بقطاع الإنتاج الزراعي من خلال سياسات زراعية رشيدة وملائمة لما يتوافر للمزارع من موارد الإنتاج الزراعي لتنمية عمله المزرعي.

### ٣- مدة الخبرة في العمل المزرعي:

أوضحت النتائج البحثية أن مدة خبرة المبحوثين في مجال العمل المزرعي تتراوح من (٥- ٦٥ سنة)، بمتوسط حسابي قدره (٣٠,٨١) سنة، وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين تقل مدة خبرتهم في العمل المزرعي عن ٢٦ سنة (٤٤,٣٩%)، بينما بلغت نسبة ذوي الخبرة المتوسطة من (٢٦- ٤٦ سنة) (٤١,٣٢%)، وبلغت نسبة ذوي الخبرة الكبيرة (٤٧ سنة فأكثر) (١٤,٢٥%) (جدول ٣).

الأمر الذي يعكس أن أكثر من نصف المبحوثين (٥٥,٦١%) ذات خبرة في العمل المزرعي بين متوسطة وكبيرة، ومؤدى هذا أنه سوف يكون لديهم القدرة على استنباط وتحديد أهم القرارات والسياسات الزراعية التي أثرت سلباً على زراعة وانتاج محاصيل القمح، والقطن، والذرة الشامية موضوع الدراسة.

### ٤. الحالة التعليمية للزراع المبحوثين:

أظهرت النتائج البحثية إرتفاع نسبة غير الملمين بالقراءة والكتابة (٧٧,٢٥%) من إجمالي الزراع المبحوثين، بينما بلغت الملمين بالقراءة والكتابة (٢٢,٤٥%) (جدول ٤).

الأمر يظهر ضرورة تخطيط سياسات زراعية تنشط

وقد تمت عملية تحليل البيانات البحثية من خلال المرور بعدة مراحل تتلخص في المراجعة اليومية للاستثمارات الإستراتيجية، ثم تفرغ البيانات، وتبويبها، وجدولتها، وتصنيفها وفقاً للأهداف البحثية، وقد تم الإستعانة بالأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات: النسبة المئوية، الجداول التكرارية، المتوسط الحسابي، والمدى.

## النتائج ومناقشتها

### أولاً: الخصائص المميزة للزراع المبحوثين:

#### ١- العمر:

أوضحت النتائج البحثية أن أعمار المبحوثين تتراوح من ٢٢- ٧٩ سنة، بمتوسط حسابي قدره (٤٤,٦٩) سنة، وقد تجاوز المتوسط (٥٥,٦١%) من إجمالي المبحوثين، وتصنيفهم إلى فئات عمرية فقد بلغت نسبة من تقل أعمارهم عن ٣٧ سنة (٢٢,٩٦%)، وبلغت نسبة من تتراوح أعمارهم من ٣٧- ٦٦ سنة، (٧١,٤٢%) وأظهرت النتائج البحثية أيضاً أن (٥,٦٢%) قد تجاوزت أعمارهم ٦٦ سنة، (جدول ١).

يتضح مما تقدم أن ما يقرب من (٢٣%) من حجم العينة البحثية يشكل الفئة العمرية (٣٦ فأقل) أو مرحلة الشباب، أي أن العمل المزرعي أصبح غير جاذب للشباب للعمل والكسب من خلاله، وربما يرجع هذا إلى المعوقات والمشاكل التي تواجههم في العمل الإنتاجي الزراعي نتيجة لبعض السياسات والقرارات الزراعية الجاهمة أو المتضاربة وغير مستقرة والتي تؤدي إلى تدهور القطاع الزراعي بشكل عام.

#### ٢- الحيازة الأرضية المزرعية:

أوضحت النتائج البحثية أن سعة الحيازة الأرضية المزرعية للزراع المبحوثين تتراوح من (٦) قيراط إلى (٢٤٠) قيراط، بمتوسط حسابي

### جدول ١. توزيع المبحوثين وفقاً لفئاتهم العمرية

فئات العمر	العدد	%
٣٦ فأقل	٤٥	٢٢,٩٦
٣٧- ٥١	٩٦	٤٨,٩٧
٥٢- ٦٦	٤٤	٢٢,٤٥
٦٧ فأكثر	١١	٥,٦٢
المجموع	١٩٦	١٠٠

## جدول ٢. توزيع المبحوثين وفقاً لفئات الحيازات الأرضية

فئات الحيازات الأرضية بالقيراط	العدد	%
صغيرة (أقل من ٤٧)	١٠١	٥١,٥٣
متوسطة (٤٧ - ١٢٥)	٩١	٤٦,٤٣
كبيرة (١٢٦ فأكثر)	٤	٢,٠٤
المجموع	١٩٦	١٠٠

## جدول ٣. توزيع المبحوثين وفقاً لفئات سنوات الخبرة في العمل الزراعي

فئات عدد سنوات الخبرة في العمل الزراعي	العدد	%
قليلة (أقل من ٢٦)	٨٧	٤٤,٣٩
متوسطة (٢٦ - ٤٦)	٨١	٤١,٣٢
كبيرة (٤٧ فأكثر)	٢٨	١٤,٢٩
المجموع	١٩٦	١٠٠

## جدول ٤. توزيع المبحوثين وفقاً لفئات حالتهم التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	%
أمي	١٥٢	٧٧,٥٥
يقرأ ويكتب	٤٤	٢٢,٤٥
المجموع	١٩٦	١٠٠

والقطن والذرة الشامية، حيث أجمعوا على أن سياسة إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي هي أهم السياسات الزراعية التي أدت إلى هذا التدهور.

#### ب: السياسات والقرارات الزراعية التي أدت إلى تدهور زراعة القمح والقطن والذرة الشامية:

يتضح من بيانات جدول (٥) امكانية ترتيب السياسات الزراعية التي أدت إلى تدهور إنتاج أو زراعة القمح والقطن والذرة الشامية وفقاً لتكرارات من ذكروها من الزراع المبحوثين على النحو التالي: إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج (٩٨,٦٣%)، عدم التصريح عن سعر الضمان للمحصول قبل بداية موسم الزراعة بوقت كافي (٩٥,٢٣%)، إلغاء تطبيق الدورة الزراعية (٨٨,٤٣%)، إلغاء التسويق التعاوني (٦٨,٠٢%)، عدم وجود سياسات لفتح منافذ لتصدير القطن (٤٦,٩٣%)، تطبيق سياسة الري المطور (٤٤,٢١%)، (جدول ٥).

#### ثالثاً: المشاكل التي تعرض لها الزراع المبحوثين كنتيجة لتلك السياسات الزراعية:

تعكس بيانات جدول (٦) تكرارات الزراع المبحوثين وفقاً للمشاكل التي لحقت بهم، كأثر للسياسات الزراعية التي ذكروها

#### ثانياً: السياسات والقرارات الزراعية التي أدت إلى تدهور زراعة القمح والقطن والذرة الشامية:

يعد تحديد السياسات الزراعية التي أدت إلى وجود مشاكل ومعوقات في زراعة القمح والقطن والذرة الشامية من أهم ضمانات الوصول إلى سياسات وإجراءات وقرارات زراعية ناجحة للنهوض بزراعة بتلك المحاصيل الإستراتيجية ذو القيمة الاقتصادية العالية، وللتعرف على هذه السياسات اعتمدت الدراسة على محورين أختص الأول بالتعرف على مدى موافقة الزراع المبحوثين على وجود سياسات زراعية ذات تأثير سلبي على زراعة القمح والقطن والذرة الشامية، وتناول المحور الآخر تحديد هذه السياسات من قبل المبحوثين، وفيما يلي عرض للنتائج البحثية المتعلقة بمذنب المحورين:

#### أ: مدى الموافقة على وجود سياسات زراعية ذات تأثير سلبي على زراعة القمح والقطن والذرة الشامية:

أوضحت النتائج البحثية أن غالبية الزراع المبحوثين (٧٥%) أجمعوا على وجود سياسات زراعية ذات تأثير سلبي على زراعة القمح والقطن والذرة الشامية، بينما أشار (١٠,٧١%) إلى عدم وجود سياسات زراعية تؤدي إلى تدهور زراعة القمح والقطن والذرة الشامية، بينما افاد (١٤,٢٩%) من إجمالي الزراع المبحوثين عن وجود سياسات زراعية أدت لحد ما إلى تدهور زراعة القمح

على السياسات الزراعية والقرارات المقترحة أو المأمولة من وجهة نظر الزراع المبحوثين وفيما يلي عرض للنتائج البحثية المتعلقة بمذنبين المحورين:

#### أ- مدى الموافقة على إمكانية النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية من خلال بعض السياسات الزراعية:

أظهرت النتائج البحثية أن (٦٢,٧٥%) من إجمالي الزراع المبحوثين يوافقون على أنه يمكن النهوض بالقطاع الزراعي في مجال إنتاج القمح والقطن والذرة الشامية من خلال بعض القرارات والسياسات الزراعية، بينما أشار (٣١,١٢%) إلى عدم إمكانية النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية من خلال السياسات الزراعية، بينما أشار (٦,١٣%) أنه يمكن تحقيق ذلك لحد ما، ومبررهم لذلك أن المحسوبة والفساد ما زالوا موجودين بالقطاع الزراعي بالرغم من قيام ثوري ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

#### ب- السياسات الزراعية المقترحة أو المأمولة للنهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية:

تعكس النتائج البحثية جدول (٧) تكرارات الزراع المبحوثين وفقاً لإقتراحاتهم نحو السياسات الزراعية المنوط بها النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية وكانت على التوالي: (١) تخطيط سياسات واضحة ومستقرة وذات مصداقية للإعلان عن سعر الضمان قبل بداية موسم الزراعة بوقت كافي (٩٨,٣٧%)، (٢) سياسة زراعية تختص بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي (٧٤.٩٦%)،

والمشار إليها في جدول (٥)، وكان ترتيب تلك المشاكل وفقاً لتكرارات من ذكروها من الزراع المبحوثين كالتالي:

قلة العائد من إنتاج القمح أو القطن أو الذرة الشامية كمحاصيل إستراتيجية لعدم تناسب التكاليف الزراعية مع سعر التوريد (٩٩,٣٢%)، الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج (تقاوي- وأسمدة- ومبيدات) بأسعار مرتفعة وأحياناً تكون مغشوشة ومنتهية الصلاحية (٩٧,٩٥%)، مشاكل التسويق والتعرض للسماسرة والتجار المحتكرين (٩١,٨٣%)، انتشار الحشرات والآفات الزراعية بجانب ارتفاع سعر المكافحة (٨٨,٤٣%)، مشاكل الصرف الزراعي (٨٥,٧١%)، انخفاض خصوبة الأرض الزراعية (٨٣,٦٧%)، (جدول ٦).

#### رابعاً: السياسات والقرارات الزراعية المقترحة أو المأمولة من قبل الزراع المبحوثين للنهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية:

تعد السياسات الزراعية المقترحة من خلال آراء الزراع المبحوثين للنهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية- بإعتبارهم من المحاصيل الاقتصادية الهامة بالنسبة لمصر والمؤثرة بطريقة أو بأخرى على الاقتصاد القومي - أمراً هاماً وضرورياً حيث تعتبر أحد ضمانات نجاح عملية الزراعة خاصة إذا ما أخذت هذه المقترحات في الاعتبار أو في حيز التنفيذ من قبل متخذي القرار الزراعي، مما يزيد من إقبال الزراع على زراعتهم وانتاجهم، وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية، وتم تحديد المقترحات من خلال محورين الأول تناول مدى الموافقة على إمكانية النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية من خلال بعض السياسات الزراعية، والمحور الثاني التعرف

#### جدول ٥. توزيع المبحوثين وفقاً لنوعية السياسات الزراعية التي أدت إلى تدهور زراعة القمح والقطن والذرة الشامية من وجهة نظرهم

السياسات الزراعية	التكرار (ن = ١٤٧)	%*
١- إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي.	١٤٥	٩٨,٦٣
٢- عدم التصريح عن سعر الضمان للمحصول قبل بداية موسم الزراعة بوقت كافي.	١٤٠	٩٥,٢٣
٣- إلغاء تطبيق الدورة الزراعية.	١٣٠	٨٨,٤٣
٤- إلغاء التسويق التعاوني.	١٠٠	٦٨,٠٢
٥- عدم وجود سياسات لفتح منافذ لتصدير القطن.	٦٩	٤٦,٩٣
٦- سياسة الري المطور	٦٥	٤٤,٢١

## جدول ٦. توزيع المبحوثين وفقاً لتكرارات المشاكل التي لحقت بهم نتيجة لبعض السياسات الزراعية

*%٠	التكرار (ن=١٤٧)	المشاكل
٩٩,٣٢	١٤٦	١- قلة العائد من إنتاج القمح والقطن أو الذرة الشامية.
٩٧,٩٥	١٤٤	٢- الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج (تقاوي- أسمدة- مبيدات) بأسعار مرتفعة، وبعضها مغشوش ومنتهى الصلاحية.
٩١,٨٣	١٣٥	٣- مشاكل التسويق والتعرض للسماسة والتجار المحتكرين.
٨٨,٤٣	١٣٠	٤- انتشار الحشرات والآفات الزراعية وارتفاع أسعار المكافحة.
٨٥,٧١	١٢٦	٥- مشاكل الصرف الزراعي.
٨٣,٦٧	١٢٣	٦- انخفاض خصوبة الأرض الزراعية.

\*حسبت النسبة وفقاً لعدد الزراع الذين أشاروا إلى تدهور زراعة القمح والقطن والذرة الشامية نتيجة لبعض السياسات الزراعية. جدول ٧.

## توزيع المبحوثين وفقاً لمقترحاتهم نحو السياسات الزراعية المنوط بها النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية

*%٠	التكرار (ن=١٢٣)	السياسات الزراعية
٩٨,٣٧	١٢١	١. سياسة سعرية ذات مصداقية ومستقرة لتحديد سعر الضمان.
٩٦,٧٤	١١٩	٢. سياسة زراعية تختص بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي.
٩٣,٤٩	١١٥	٣. سياسة زراعية مختصة بالتخطيط الإنتاجي الزراعي (الدورة الزراعية).
٩١,٠٥	١١٢	٤. سياسات زراعية تختص بتمويل الزراع ودعمهم.
٨١,٣٠	١٠٠	٥. سياسة زراعية داعمة لفتح منافذ تسويقية تحت إشراف الحكومة.
٨٠,٤٨	٩٩	٦. سياسة زراعية داعمة لفتح منافذ تصديرية وخاصة لمحصول القطن.
٣٩,٠٢	٤٨	٧. سياسة زراعية لمواجهة المخاطر وتعويض المزارع.
٣٦,٥٩	٤٥	٨. سياسة زراعية مهيئة لجذب الاستثمار بالأراضي الجديدة.
٢٨,٤٥	٣٥	٩. سياسة زراعية تختص بتنشيط الحملات القومية.
٢٨,٤٥	٣٥	١٠. سياسة زراعية مختصة بتنظيم أوضاع المستأجرين.

\*حسبت النسبة وفقاً لعدد الزراع الذين أشاروا إلى إمكانية النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية من خلال بعض السياسات الزراعية.

١. لا بد من وضع سياسات أو قرارات زراعية مبكرة للإعلان عن سعر الضمان لتلك المحاصيل قبل موسم زراعتها بوقت كافي نظراً إلى أن تبعات التأخر عن إعلان سعر الضمان سيؤدي إلى انخفاض المساحة المترعة، وضرورة أن تأخذ هذه السياسة في الاعتبار أمرين هامين وهما المصداقية والاستقرار، لتفادي المخاطرة السعرية التي يمكن أن يتعرض المزارع وتحقيق مستوى من الاستقرار في دخل المزارع ومستوى معيشته.
  ٢. وضع سياسة زراعية تختص بالتخطيط الإنتاجي الزراعي أو ما يطلق عليه الدورة الزراعية لما لها من أهمية في المحافظة على زراعة المحاصيل الإستراتيجية وخاصة القمح والقطن والذرة الشامية.
  ٣. تبني الدولة سياسات داعمة لهيئة المناخ الجاذب والمشجع للإستثمار الزراعي، ومن أهمها التيسير على المستثمرين في الأراضي المستصلحة الجديدة بتوفير البنية الأساسية للمساحات المخصصة لهم من مياه الري، وطرق، وخدمات، ومرافق، بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب لعدة سنوات.
- (٣) سياسة زراعية لتخطيط الإنتاج الزراعي (الدورة الزراعية) (٩٣,٤٩%)، (٤) سياسات تختص بتمويل الزراع (٩١,٠٥%)، (٥) سياسة زراعية داعمة لفتح منافذ تسويقية تحت إشراف الحكومة (٨١,٣٠%)، (٦) سياسة زراعية داعمة لفتح منافذ تصديرية وخاصة لمحصول القطن (٨٠,٤٨%)، (٧) سياسة زراعية تختص بتقليل المخاطر وتعويض المزارع (٣٩,٠٢%)، (٨) سياسة زراعية مهيئة لمناخ جذب الإستثمار بالأراضي الجديدة (٣٦,٥٩%)، (٩) سياسة زراعية تختص بتنشيط الحملات القومية (٢٨,٤٥%)، (١٠) سياسة زراعية مختصة بتنظيم أوضاع المستأجرين (٢٨,٤٥%)، (جدول ٧).

## التوصيات

استناداً إلى النتائج التي أسفر عنها البحث فقد تم أستخلاص مجموعة من التوصيات التي يمكن أن يهندي بها متخذي وصانعي القرار الزراعي والتي من شأنها تحقيق النهوض بزراعة القمح والقطن والذرة الشامية بإعتبارهم من أهم المحاصيل الإستراتيجية ذات التأثير على المقتصد القومي، وتتمثل هذه التوصيات في التالي:

## المراجع

٤. وضع سياسات زراعية خاصة بإصلاح المؤسسات الزراعية مثل بنك التنمية والإئتمان الزراعي بحيث يعود إلى دوره الأساسي كبنك خدمي للزراع، وليس بنك تجاري كسائر البنوك الأخرى، وتيسير ضمانات القروض.
٥. لابد وأن تضع الدولة سياسات زراعية مختصة بمنافذ التسويق أوالتصدير وخاصة بالنسبة لمحصول القطن حتى لا يتعرض المزارع لتلاعب المحتكرين.
٦. لابد وأن تتبنى الدولة سياسات وقرارات زراعية تهدف إلى توفير مدخلات الإنتاج الزراعي اللازمة لزراعة القمح والقطن والذرة الشامية المتمثلة في أصناف التقاوي الجيدة والمتنوعة والآمنة للإنبات في مصر مع توفيره الأسمدة والمبيدات الصالحة غير المغشوشة، حتى لا يترك المزارع للتجار المحتكرين والسماسة.
٧. لابد أن تضع الدولة سياسة زراعية تختص بضمان الآمان الحيازي لمستأجري الأراضي الزراعية بحيث تسمح للمستأجر أن يكون له صفة قانونية تمكنه من التعامل مع الإدارات الزراعية وقنوات الإئتمان والتسويق.
٨. ضرورة وجود سياسة زراعية يمكن من خلالها تأمين المزارع ضد المخاطر والكوارث التي تواجهه على غرار المزارع بالخارج، ودعم صغار المزارعين وتمكين المنتج الزراعي من زراعة هذه المحاصيل الإستراتيجية لضمان استمرار زراعتها.
٩. لابد من وجود سياسة زراعية يكون هدفها الأساسي عقد دورات تدريبية لتنوعية المزارعين، وعمل حقول إنتاجية وارشادية كتجارب حية يستفيد منها المزارعون وتشتمل الدورات توعية المزارعين على أنسب مواعيد الزراعة والري والجني أو الحصاد وطرق مكافحة الآفات الضارة والحشائش بطرق علمية سليمة.
١٠. ضرورة وجود سياسة زراعية تختص بتفعيل أنشطة الحملات القومية، وتخصيص ميزانيات لهذه الأنشطة وتطوير برامجها وتحديث الكوادر وتدريبها، ودعمها بالأعداد الكافية من العاملين.
- اسماعيل- عبد ربه- الذرة الشامية المشكلة والحل- المجلة الزراعية- العدد (١)- ديسمبر ٢٠٠٩.
- الأهرام الرقمي- إنتاج القطن المصري منخفض إلى النصف، والفلاحون يعزفون عنه- تقرير دولي-العدد (١٧٢٨)- ٢٠٠٩/٣/٧ .  
digital.ahram.org.eg
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- القاهرة- ٢٠١٠.
- الزهار- عصام فتحي- بعض المتغيرات المرتبطة والمحددة لتعرض زراع الذرة الشامية لبعض الطرق الإرشادية بمركزي كفر الشيخ والحامول بمحافظه كفر الشيخ- المجلة المصرية للبحوث الزراعية- المجلد (٨١)- العدد (٣)- ٢٠٠٣.
- السيد- أماني عبد المنعم- دراسة تحليلية لبعض دوافع ومعوقات زراعة القمح في بعض قرى محافظة البحيرة- مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي- المجلد (٣١)- العدد (١)- يناير- مارس- ٢٠١٠.
- القصاص- محمد عبد الرحمن، العشري- عصام عبد الفتاح، خطاب- نجوى فؤاد- اتجاهات الزراع نحو تطبيق لبعض قرارات سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة والتغيرات الناتجة عنها في محافظة البحيرة- المجلة المصرية للبحوث الزراعية- المجلد (٨١)- العدد (٢)- ٢٠٠٣.
- جمعة- عبد السلام- القمح يبحث عن مكافحة في الحقول- جريدة الأهرام- ٢٤/٥/٢٠٠٩.
- حسين- خليل- السياسات الزراعية في الدول النامية- موقع الدراسات الإستراتيجية- ٢٠٠٦.
- Drkhalilhussen.bbgspot.com
- درويش- أحمد عطا- السياسات الزراعية في مصر- الأهرام الرقمي- عدد ١٢- مارس ٢٠١٢.
- Digital.ahram.org.eg
- سعد- ريم- اتحاد الفلاحين المصريين- سبتمبر- ٢٠١١.  
www.fallaheen.com
- عامر- جمال حسين، خطاب- نجوى فؤاد- سليات وإيجابيات إلغاء تطبيق الدورة الزراعية من وجهة نظر الزراع بمحافظه البحيرة- مجلة الاسكندرية للتبادل العلمي- مجلد (٣٣)- العدد(٤) أكتوبر- ديسمبر- ٢٠١٢.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - ٢٠٠٩ - استراتيجية التنمية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠٨ - مجلد (٢٨) -  
المستدامة ٢٠٣٠. الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية.

[WWW.aoad.org](http://WWW.aoad.org)

## ABSTRACT

### Opinions and Suggestions of Farmers About Some Agricultural Polices to Increase The Production of Some Stratigic Crops in Abou Homosan and Koum Hamada Regions, El Beheira Governorate

This study aims mainly at identifying opinions and suggestions of farmers about some agricultural polices to raise the yield of wheat, cotton and maize in some villages in Abou Homos and Koum Hamada, El Beheira governorate. To fulfill this aim, the following was studied:

1. Identifying some of personal characteristics of examined farmers.
2. Study some agricultural polices which negatively affected wheat, cotton and maize planting.
3. Identifying the problems faced investigated farmers as a result of applying existent agricultural polices.
4. Identifying the promising agricultural polices which may raise the production of wheat, cotton and maize crops.

For the implementation of this work, an interview questionnaire was constructed to collect data about respondents in Garadat and Dyr Ames villages of Abou Homos region and in Slamon, Nitma and Bultya villages of Koum Hamada region. The study conducted on a randomly selected sample of 196 farmers population in the research area.

The statistical analysis method used included: percentages, rang, repetitive tables and means.

The results of this study could be summarized as follows:

1. Data revealed that agricultural polices led to retard the production of wheat, cotton and maize according to respondents repetitions include:
  - a) Cancelation of subsidy of production needs (98.63%).
  - b) There is no declarative crop price before the beginning of planting seasons (95.23%).
  - c) Cancellation of applying crops rotation (88.43%).
  - d) Cancellation of cooperative marketing (68.02%).
  - e) There is no agricultural polices that help to find outlets for cotton exportation (46.93%).
  - f) Absence of polices concerning newly irrigation methods (44.21%).

2. Concerning the problems faced the respondents as a result of applying existent agricultural polices according to respondents repetitions were:

- a) Meager outcome of cotton or maize production (99.32%).
- b) High cost price of some production needs such as seeds, fertilizers and pesticides and some of them were adulterated or expired (97.95%).
- c) Marketing problems and dealing with middlemen and monopolizers (91.83%).
- d) Spread of pests and the high cost of pest control (88.43%).
- e) Spread of agricultural draining problems (85.71%).
- f) Diminishing of land fertility (83.67%).

3. Regarding suggested agricultural polices from respondents to increase the production of cotton and maize crops according to respondents repetition were as follows:

- a) Determination of clear and actual agricultural polices to declare crops price at the proper time before planting (98.37%).
- b) Find agricultural polices regarding availability of production inputs (96.74%).
- c) Find agricultural polices concerning planning for agricultural production (93.49%).
- d) Finance and support the farmers through agricultural polices (91.05%).
- e) Find marketing outlets working under supervision of the governorate to support farmers (81.30%).
- f) Finding exporting outlets especially for cotton crop (80.48%).
- g) Agricultural polices face risks and compensate farmers (39.02%).
- h) Find agricultural polices concern in investation in new reclaimed land (36.59%).
- i) Activate national agricultural campaign among farmers (28.45%).